
دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث البيئية (بالتطبيق على كارثة السيول)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد مدبولى سيد سويلم

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة المنوفية - ١٩٨٩

ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠٠٨

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

صفحة الموافقة على الرسالة

دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث البيئية (بالتطبيق على كارثة السيول)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد مدبولى سيد سليم

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة المنوفية - ١٩٨٩
ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠٠٨

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

التوقيع

اللجنة:

١ - أ.د/ فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة عين شمس

٢ - أ.د/ أحمد فؤاد مندور
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة عين شمس

٣ - أ.د/ مصطفى إبراهيم عوض
أستاذ الاجتماع بقسم العلوم الإنسانية البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٤ - أ.د/ أميرة عبد العزيز العربي
أستاذ ورئيس قسم الجماعة - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث البيئية (بالتطبيق على كارثة السيول)

رسالة مقدمة من الطالب

محمد مدبولى سيد سويلم

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة المنوفية - ١٩٨٩
ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠٠٨

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ - أ.د/ فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة عين شمس

٢ - أ.د/ مصطفى إبراهيم عوض
أستاذ الاجتماع بقسم العلوم الإنسانية البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

٣ - د/ منى صلاح الدين شريف
مدرس بقسم إدارة الأعمال ومدير وحدة بحوث الأزمات - كلية التجارة
جامعة عين شمس

ختم الإجازة:

أجازت الرسالة بتاريخ / ٢٠١٥ /
موافقة مجلس المعهد / ٢٠١٥ / موافقة مجلس الجامعة / ٢٠١٥ /

٢٠١٥

(٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أُوتِيْتُم مِّنَ
الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

سُورَةُ الْإِسْرَاءِ
(الآيَةُ ٨٥)

إفادة



"أهداه هذه الرسالة إلى وطني الحبيب مصر"

وإله روح جدي / رقية أحمد العربي رحمة الله والتي كان لها الفضل الأكبر في
وصولي إلى هذه الدرجة من العلم.

وإله روح أمي وأبي تغمدهم الله بواسع رحمته.

وإله أسرتي العزيزة الغالية خالص الحب والتقدير.

وإله كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة خالص الشكر والتقدير.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي منحني القدرة ووفقني إلى إنجاز هذه الرسالة.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس، ورئيس لجنة الإشراف والحكم على الرسالة لما بذله من جهد فعال وتوجيهاته المستمرة لي لإنجاز هذه الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والتحية للأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس. الذي تشرف بتقاضله بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / مصطفى إبراهيم عوض أستاذ الاجتماع - معهد البحوث البيئية - جامعة عين شمس، وعضو لجنة الإشراف والحكم على الرسالة لأسلوبه المميز ونضجه الفعال للوصول بالرسالة إلى أفضل صورة.

وأتوجه بخالص الشكر والتحية للأستاذة الدكتورة / أميرة عبد العزيز العربي أستاذ ورئيس قسم خدمة الجماعة - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة لأسلوبها العلمي الراقي والتي تشرف بتقاضلها بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتورة / منى صلاح الدين شريف مدرس بقسم إدارة الأعمال ومدير وحدة البحوث الأزمات كلية التجارة - جامعة عين شمس، وعضو لجنة الإشراف على الرسالة لما بذلت من جهد وفير في سبيل إنجازها.

الباحث

المستخلص

يعاني الإنسان منذ العصور القديمة من الكوارث الطبيعية المختلفة، والتي كان لا يجد منها مفرًا سوى الاستجابة للقدر، وكانت تقتصر على فقدان الأرواح وتلف المزروعات، وأخذ يحرص في الابتعاد عن أماكن الخطورة، وبدأ في اتخاذ الاحتياطيات الازمة لمواجهة تلك الكوارث بأقل الخسائر. ولكن في العصر الحديث وبالرغم من التقدم في شتى المجالات يقف الإنسان عاجزاً أمام قوة الطبيعة حتى ظهر مفهوم التخطيط لمواجهة الكوارث والاستعداد لها من خلال اتخاذ الإجراءات الاحترازية للقليل من الخسائر المتوقعة بأسلوب علمي، وليس بأسلوب رد الفعل، وذلك بقصد استمرار عجلة التنمية والحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها.

وفي هذه الدراسة حاول الباحث التعرف على مفهوم الكوارث البيئية من خلال التعريفات المختلفة لها وأضاف لها المفهوم الإسلامي للكوارث بقصد التوصل إلى عدم الارتكان إلى القدرة في المواجهة، وتفعيل دور البحث العلمي والأساليب العصرية الحديثة للحد من هذه الكوارث والتخفيف من آثارها، ونركز في دراستنا على دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث.

يبين الباحث أن ضمن الأساليب العصرية لمواجهة الكوارث والحماية منها اتباع نظام لإدارة الكوارث له مقوماته التي يعتمد عليها مثل التخطيط والتنبؤ والاستعداد للكارثة في مرحلة سابقة لحدوثها ثم كيفية المواجهة في ظل تعاون وتنسيق بين الأجهزة المعنية بإدارة الكارثة بهدف السيطرة على آثار الكارثة وسرعة العمل على تخفيف آثارها، وإعادة الوضع لطبيعته المستقرة، وهذا ما يتم في مرحلة ما بعد الكارثة. ولم يغفل الباحث دور التشريع المصري في مواجهة الكوارث وتحديد الجهات المنوط بها في إدارة الكارثة.

تعدم الباحث استعراض عدد كبير من الكوارث على سبيل المثال وليس الحصر حيث صنفَ تلك الكوارث وفقاً لطبيعة حدوثها فمنها التي تحدث بفعل الطبيعة ومنها الكوارث الجيولوجية من زلازل، براكين، انهيار صخري؛ ومنها مناخية مثل السيول، الأعاصير، الجفاف، التصحر. وأخرى بيولوجية وتشمل الأوبيئة مثل أنفلونزا الخنازير والطيور وكذلك الآفات الزراعية وعلى رأسها الجراد والحشرة الجديدة (حفار نبات الطماطم) أو كوارث كونية من الأجرام السماوية والمجموعة الشمسية، ثم اتجه للكوارث التي من صنع الإنسان مثل الناتجة عن الاحتباس الحراري والسحابة السوداء والحرائق وآثار الحروب التدميرية، ... وأخيراً

ذكر بعض الكوارث المشتركة التي تكون بفعل الطبيعة ويزيد الإنسان في نفاقم الكارثة أو العكس، وقد ركز الباحث على الكوارث المناخية "السيول".

وعند التعرض لآثار تلك الكوارث التدميرية تبين أنها تخلف آثاراً اقتصادية تعكس على الاقتصاد القومي فالميزانيات التي تنفق من أجل مواجهة الكوارث ومواجهتها والحد من آثارها وإعادة الوضع لأصله تؤثر بشكل سلبي في دفع عجلة التنمية كما أن هناك آثاراً اجتماعية بسبب فقدان عائل الأسرة وإصابته بعجز يحول دون تكسبه للرزق، بالإضافة إلى الآثار النفسية السيئة التي تتعكس على الناجين من تلك الكوارث ومن جهة أخرى؛ فإن هناك آثاراً صحية حيث تؤثر الكارثة على المجتمع، وتزيد من الإصابات والأمراض، خاصة الناتجة عن تلوث البيئة وانتشار الأوبئة. وأخيراً فإن الكوارث تعكس مدى تقدم الدول وتخلفها، فالدول المتقدمة تكون خسائرها أقل من الدول النامية نتيجة التبع و والاستعداد لمواجهة الكوارث بأساليب علمية من أجل المواطنين بالدولة، واستغلال الأعداء ضعفها، وتأثير ذلك على الاستقرار الأمني بصفة خاصة والأمن القومي بصفة عامة.

لذا، وجد الباحث أن الأساليب العصرية في مواجهة الكوارث تعتمد على وجود سينариوهات مشابهة للكوارث البيئية يمكن من خلال التدريب عليها من قبل كافة الأجهزة المعنية وبصفة خاصة دور وزارة التضامن الاجتماعي بإدارة الكارثة في تنسيق تام بينهم لمواجهة الكارثة بكفاءة تحد من آثارها التدميرية.

وقد تعرض الباحث لآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث البيئية، كما استعرض الباحث السيناريو ومواجهة بعض أنواع الكوارث مع التركيز على كارثة "السيول" وكيفية الاستفادة من تلك الكارثة.

الملخص

جعل الله من الكوارث وآثارها المدمرة عبرة للإنسان تُعينه على تذكر قدرة الله سبحانه وتعالى، لسرع بالتنورة والاستغفار، وقد دفعت الكوارث المختلفة ونتائجها إلى تغيير مسيرة البشرية، والارتفاع بالإنسانية من خلال الاهتمام بالإنسان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والعلمية لتحقيق منهج اجتماعي وإنمائي والذي لا يزال المحور الأساسي لتكوين المجتمعات الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الموارد والثروات الطبيعية، وبقدر الخبرات المستفادة من هذه الكوارث تقاس درجة تطور هذه المجتمعات، وبالرغم من اجتهد الإنسان المعاصر في محاولاته للتخفيف من حدة أثر الكوارث إلا أن كثير من الشعوب النامية لا تزال عاجزة عن درء الأخطار الناجمة من الكوارث، وتعد الكوارث البيئية هي تلك الكوارث التي تحكم فيها الطبيعة وليس للإنسان أي دور في حدوثها، ولكنه قد يتسبب في زيادة حجم الخسائر الناجمة عن هذه الكوارث أو التخفيف من آثارها مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والسيول والأوبئة، ولكن الكوارث التي من صنع الإنسان قد تكون لا إرادية كنتيجة الإهمال أو إرادية وهي التي تنجم عن الحروب أو استخدام أسلحة الدمار الشامل والحوادث الإرهابية، وقد تكون مشتركة بين الطبيعة والإنسان، لأن تبدأ بفعل سوء استخدام الإنسان ثم تلعب الطبيعة دوراً أساسياً في زيادة حجمها مثل الحرائق في القرى نتيجة الإهمال لكن سرعة الرياح تدخل كعامل مساعد على سرعة انتشار الحرائق للقرى المجاورة.

ولقد أصبحت قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التدهور واحدة من أهم قضايا العصر الحديث وبعداً رئيسياً من أبعاد التحديات التي تواجهها جميع الدول وبصفة خاصة الدول النامية التي عانت وما زالت تعاني من عدم التخطيط الأمثل في مواجهة الآثار السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الكوارث البيئية. وبصفة خاصة كارثة السيول.

ونظراً للعديد من الكوارث التي مرت بها مصر من بداية التسعينيات من القرن العشرين حتى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين وما خلفته تلك الكوارث من دمار وأثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي وعلى مستوى الفرد والمجتمع وقد أتضح من نتائج تلك الدراسات والبحوث السابقة أن بعض الكوارث تتكرر وبنفس الأسلوب، وكذا رد الفعل بعد حدوث الكارثة لا يستند إلى تخطيط علمي مسبق مبني على تجارب الماضي، وهذا يوصلنا إلى قناعة مفادها أنه رغم عظم الكارثة وما يتربّط بها من آثار

اقتصادية واجتماعية ونفسية سلبية على المجتمع ككل أن ذلك يرجع إلى عدم التخطيط الأمثل لمواجهتها.

ولعل كارثة غرق العبارة سالم إكسبريس ١٩٩٤م وتكرارها عام ٢٠٠٦م بغرق العبارة القمر السعودي ثم تكرارها عام ٢٠٠٨م بغرق العبارة السلام ٩٨ وما ينتج عن تلك الكوارث المتشابهة والمتكررة من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية على مستوى الأسرة والمجتمع، وكذلك حريق قصر تقافة بنى سويف ٢٠٠٥م ثم تكرار نفس السيناريو بحريق قصر تقافة الأقصر ثم حريق مجلس الشورى ٢٠٠٨م، وكوارث أخرى مثل تصادم القطارات التي تكررت أكثر من مرة خلال العشر سنوات السابقة منها تصادم قطاري العياط في أكتوبر سنة ٢٠٠٩م والذي راح ضحيته ١٨ فرد وإصابة ٣٦ آخرين وخسائر مادية أخرى، وأيضا انهيار جبل المقطم سبتمبر ٢٠٠٨م ووفاة وإصابة عدد كبير من الذين يقطنون هذه المنطقة لعدم توفير المؤوى المناسب لهم رغم البحوث والدراسات الجيوفизيكية التي أفادت باحتمال انهيار هذا الجبل. وأخيراً وليس آخرًا كارثة السيول والتي تحدث في مناطق معينة وفي زمن معين وذلك لظروف الموقع والمناخ لتلك المناطق وذكر منها السيول التي نزلت على شبه جزيرة سيناء وأسوان في فبراير ٢٠١٠م، سيل الإسكندرية سنة ٢٠١٢م، سيل جنوب سيناء والأقصر سنة ٢٠١٢م وقد نتج عن هذه الكوارث آثار اقتصادية واجتماعية على قاطني هذا المناطق وان اختفت الأضرار الناتجة عنها من منطقة إلى أخرى حسب حجم الكارثة، وذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر السيول التي تعرضت لها شمال سيناء في يناير ٢٠١٠م مثلاً عملياً لكارثة الطبيعية التي تتعرض لها حيث أدت السيول إلى:

- تدمير ٧٨٠ منزل بالكامل.
- غمرت السيول ١٠٧٦ منزل.
- خسائر قدرت ما بين ٣٠، ٢٥ مليون دولار في حينها.
- تدمير ٥٩ كيلو متر من الطرقات.
- نفوق ١٨٣٨ رأس ماشية.
- دمار ٢٧٨٢٠ شجرة زيتون.

وأقامت الدولة بجهودها المعندة بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة المنوط بها مواجهة تلك الكوارث ومنها على وجه الخصوص وزارة التضامن الاجتماعي، وهذا هو موضوع هذا البحث وهو "دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكارثة البيئة بالتطبيق على كارثة السيول".

وحيث إن تلك الكوارث بجميع أنواعها والتي تختلف باختلاف السبب في حدوثها - قد تكرر مستقبلاً فقد نما فكر جديد يوعي جيداً بمواجهة تلك الكوارث بأسلوب علمي وتحطيم منظم وتوجيه ورقابة وليس بأسلوب الاستكانة والقدرة كما أفرزت تلك الكوارث حاجة ملحة إلى التعامل معها بأسلوب يعتمد على استخدام العلم والتكنولوجيا والفكر الوعي والتقدير السليم والاستعداد الكامل كأسلحة لمواجهة تلك الكوارث بالعمل على منع حدوثها إن أمكن أو الحد من آثارها السلبية الناتجة عنها إلى أقل حد ممكن وعليه فإن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة وخاصة وزارة التضامن الاجتماعي لها سلطات وإمكانيات وأدوات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤهلها للعمل على تحقيق الهدف وهو منع حدوث الكارثة إن أمكن أو الحد من آثارها السلبية من جميع النواحي وبصفة خاصة من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية.

يتعرض البحث إلى دراسة وتقييم دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الآثار السلبية والتدمرية الناتجة عن حدوث الكوارث البيئية وقد تعرض الباحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية والآثار النفسية الناتجة عن حدوث الكوارث البيئية وذلك بعد الإشارة إلى أنواع تلك الكوارث سواء بفعل الطبيعة أو من سوء استخدام الإنسان أو كلاهما معاً.

وتهدف الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية الناتجة عن حدوث الكوارث البيئية، حيث تؤثر تلك الكوارث تأثيراً سليماً مباشراً على عجلة التنمية وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي ممثلاً في وزارة التضامن الاجتماعي والجهات الحكومية الأخرى المنوطبة بمواجهة آثار الكوارث وكذلك تدهور حالة الاقتصاد للمصانع والشركات العامة والخاصة الكائنة في منطقة حدوث الكارثة وبالتالي زيادة معدل البطالة وانخفاض مستوى الدخل، كما تهدف الدراسة إلى بيان الآثار الاجتماعية والنفسية مثل تدهور حالة الصحية والنفسية للمتضررين وقد تفقد الأسرة عائلها نتيجة الخسائر في الأرواح وبالتالي انخفاض مستوى الدخل وما يتربّط على ذلك من ارتفاع معدل الجريمة ومعدل المشكلات الاجتماعية والأسرية.

وبناءً على ذلك فلابد من الدراسة والاهتمام بكيفية مواجهة تلك الكوارث من حيث عمل الإجراءات اللازمة لتخفيف حدة آثارها وكذلك عمل الإجراءات الالزمة لمنع حدوثها إن أمكن وذلك لما لوزارة التضامن الاجتماعي من أهمية اجتماعية واقتصادية على مستوى الدولة وانتشار وحداتها ومكاتبها وإدارتها في جميع أنحاء الجمهورية وكذلك كفاءة أفرادها في التعامل مع أفراد المجتمع وخاصة من الناحية النفسية والاجتماعية.

وقد تناول البحث التعرف على مفهوم الكارثة وأسلوب إدارتها والتخطيط لمواجهتها والأجهزة المعنية بها.

وخلص الباحث إلى أن أفضل أساليب الحماية والمواجهة هو وضع سيناريوهات مشابهة للواقع يتم التدريب عليها لتطبيقها في حالة وقوع الكارثة وذلك باتباع أساليب عصرية من تخطيط وتنظيم وتسخير للتكنولوجيا الحديثة للتخفيف من آثار الكارثة أو الحد منها أو العمل على عدم حدوثها إن أمكن وكذلك سرعة إزالة آثارها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ونوصيات ذكر منها:

أولاً: النتائج:

- ١ - المساواة في صرف التعويضات للمتضررين من الكارثة لا تعنى تحقيق العدل المطلق بينهم.
- ٢ - التنسيق بين الجهات الحكومية والأجهزة الرقابية والمساهمين من رجال الأعمال والمستثمرين من جهة وزارة التضامن من جهة أخرى وذلك في مواجهة الكارثة يؤدي إلى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تلك الكارثة.
- ٣ - دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث وخاصة كارثة السيول له مردود إيجابي على المستوى القومي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٤ - كارثة السيول من الكوارث المناخية التي لا يمكن منها ولن يكمن الاستعداد الجيد لمواجهتها من خلال الاستفادة من أحداث الماضي.
- ٥ - للإعلام دور هام في نشر الوعي بين طبقات المجتمع المختلفة فيما يخص مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للكوارث.

ثانياً التوصيات:

- ١ - تعديل قانون صرف التعويضات بحيث يتم تحديد قيمة التعويض بما يتاسب مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمتضرر مع تخفيف الإجراءات الإدارية أمام المتضررين.
- ٢ - وضع إطار تشريعي لمواجهة الأزمات والكوارث يكون مرجعه كيفية التعامل مع الأزمات والكوارث التي تعرضت لها مصر في الآونة الأخيرة وخاصة السيول.

-
- ٣- قيام وزارة التضامن الاجتماعي بعمل برنامج مقتراح للتدريب على كيفية التعامل مع الأزمات والكوارث البيئية مع تفعيل قانون حماية البيئة.
 - ٤- متابعة المتضررين بعد حدوث الكارثة للتأكد من رفع الضرر الواقع عليهم اقتصادياً واجتماعياً كلما أمكن.
 - ٥- يجب على وسائل الإعلام المختلفة الاهتمام بنشر الوعي بين الجماهير وكيفية الاستعداد لمواجهة الكوارث في المراحل المختلفة للكارثة وذلك بالتنسيق مع إدارات وزارة التضامن الاجتماعي المنتشرة في أنحاء الجمهور.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٤-١	مقدمة عامة عن الدراسة
٣	أهداف الدراسة.
٤	مشكلة الدراسة.
٤	فرضيات الدراسة.
٤	منهجية الدراسة.
٥	الدراسات السابقة:
٥	• أولاً: الدراسات المحلية.
١٢	• ثانياً: الدراسات العربية.
١٣	• ثالثاً: الدراسات الأجنبية.
٣٩-٤٥	الفصل الأول الكوارث البيئية - مفهومها وإدارتها
١٧	المبحث الأول: خصائص ومراحل (الكارثة - الأزمة) من منظور وزارة التضامن الاجتماعي.
٢٠	المبحث الثاني: مفهوم الكوارث.
٢٢	المبحث الثالث: المقومات الأساسية لإدارة الكوارث ومراحلها.
٣٣	المبحث الرابع: مواجهة الكوارث على المستوى العالمي.
٨٨-٤٠	الفصل الثاني أنواع الكوارث البيئية
٤١	المبحث الأول: كوارث بفعل الطبيعة.
٧٣	المبحث الثاني: كوارث من سوء استخدام الإنسان.
٨٧	المبحث الثالث: الكوارث المشتركة.
١٦٧-٨٩	الفصل الثالث أهم الكوارث البيئية وأثارها
٩١	المبحث الأول: أهم الكوارث المحلية والعالمية.

الصفحة	الموضوع
١١٦	- المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الكوارث المختلفة.
١٢٤	- المبحث الثالث: دور وزارة التضامن الاجتماعي في مواجهة الكوارث وسيناريوهات مواجهتها.
١٢٤	• نبذة عن وزارة التضامن الاجتماعي.
١٢٥	• تنظيم وإدارة مراكز الإغاثة وأهميتها في مواجهة الأزمات والكوارث.
١٣٨	• قواعد وزارة التضامن الاجتماعي في صرف التعويضات في حالات الكوارث والأزمات.
١٤٣	- المبحث الرابع: بعض السيناريوهات لمواجهة الكوارث البيئية.
٢١٣-٢٦٨	الفصل الرابع التخطيط لمواجهة الكوارث
١٦٩	- المبحث الأول: مفهوم التخطيط لمواجهة الكوارث.
١٧٤	- المبحث الثاني: متطلبات التخطيط للمواجهة.
١٨٥	- المبحث الثالث: الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث.
٢٠٢	- المبحث الرابع: أهمية مواجهة الكوارث على المستوى العالمي.
٢٠٨	- المبحث الخامس: مقترن لإنشاء مركز قومي لمواجهة الكوارث.
٢١٧-٢١٤	خاتمة الدراسة النتائج والتوصيات
٢١٤	- أولاً: النتائج العامة للدراسة.
٢١٦	- ثانياً: التوصيات.
٢٢٣-٢١٨	-
	المراجع.